الصناعة والزراعة والاسكان وقروض المساهمات؛ ٣ ـ تخفيض ميزانية وزارة الدفاع بنسبة لم تحدد، الى حين تقديم الموازنة. وقد اعتبرت هذه التدابير من جانب المختصين بمثابة استمرار لسياسة المعراخ الاقتصادية مع اختلاف الشكل، في الوقت الذي يستمر فيه العمل منسجماً مع المضمون نفسه (**عل همشمار**، ١٨/٧/١٩٧٧).

ولكن لم يمض اكثر من ١١٣ يوماً حتى اعلن سمحه آرليخ، وزير المالية، بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٧، عن ما سمي بـ «**الانقلاب الاقتصادي**» الذي يهدف، حسب قوله، الى رفع الاقتصاد الاسرائيلي الى مصاف اقتصاديات الدول الصناعية الغربية والى تحويل اسرائيل الى سويسرا شرق اوسطية. وتتألف عناصر وبنود هذا «الانقلاب الاقتصادي» مما يلي: ١ ـ الغاء الرقابة على العملات الاجنبية، وتعويم الليرة الاسرائيلية. ويعني ذلك ان سعر الليرة الاسرائيلية سيتحدد وفق قانون العرض والطلب؛ ٢ ـ الغاء الاعانات للتصدير والضريبة المضافة على الاستيراد وغيرها من التشريعات التي تؤول الى عدة اسعار لسعر تبادل الليرة الاسرائيلية؛ ٣ ـ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٠٪ على حجم الاستيراد، ورفع الرسوم الجمركية الثابتة بنسبة ٢٥٪ على وحدة الاستيراد؛ ٤ ـ رفع ضريبة القيمة المضافة من ٨٪ الى ١٢٪، وللمصارف والمؤسسات المالية من ٦٪ الى ٩٪، وللمؤسسات التي لا تقوم على مبدأ الربح من ٣٪ الى ٥٪، وذلك اعتباراً من ١/١١/١٩٧٧؛ ٥ ـ تخفيض ضرائب الشراء على المواد الخام والمتوسطة بنسبة تبلغ حوالي ٢ مليار ليرة اسرائيلية؛ ٦ ـ رفع اسعار الوقود بنسبة ٢٥٪، واسعار الكهرباء بنسبة تتراوح بين ٢١٪ و٢٨٪؛ ٧ ـ الغاء المعونات الحكومية للمواد المدعومة (مواد غذائية، خدمات عامة) وكذلك ضريبة السفر الى الخارج. ويعني ذلك رفع اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية المعانة اصلاً من قبل الدولة بنسبة ١٥٪؛ ٨ ـ فرض ضريبة قيمة مضافة على بطاقات السفر بنسبة ١٢٪ الى جانب رفع اجور السفر بالقطارات ومصاريف البريد والهاتف والبرق ورسوم الموانيء والمطارات؛ ٩ ـ السماح لرجال الاعمال الاسرائيليين بحسابات حرة من العملات الاجنبية داخل اسرائيل، وبحسابات حدها الاعلى ثلاث آلاف دولار في المصارف الاجنبية.؛ ١٠ ـ السماح لاي اسرائيلي بشاء ذلك، حيازة عملة اجنبية في منزله (او في المصارف) بحد اقصى قدره ٣ آلاف دولار او ما يساويه من العملات الاجنبية الاخرى؛ ١١ ـ تجميد القروض لمدة ثلاثة اشهر بمستواها الحالي (٢٨/١٠/١٩٧٧)، ما عدا اعتمادات التصدير وذلك لمنع حدوث شراء انتقائي للعملات الاجنبية؛ ١٢ ـ اعطاء تعويض خاص بنسبة ١٢٪ لمن يحصلون على اعانات من الشؤون الاجتماعية، والشيوخ الذين يحصلون على تسهيلات اجتماعية، ولمن يحصلون على مخصصات الاولاد، ولم يأخذون اعانات الضمان الوطني؛ ١٣ ـ الغاء تأمينات سعر التبادل الجديد، مع احترام الحكومة الاسرائيلية لجميع التزاماتها السابقة.؛ ١٤ ـ تُمنع الوزارات من القيام بأي زيادة في مبالغ ميزانياتها وانما يتوجب عليها امتصاص ارتفاع الاسعار الناجم عن هذه الاجراءات.

وفي المقابل، وصف يروحام ميشيل، سكرتير عام الهستدروت يوم ٢٨/١٠/١٩٧٧، بـ «يوم الجمعة الاسود» بالنسبة الى جميع الذين لا يملكون عُملة صعبة او بضائع. واعلن ابراهام شافيط، رئيس اتحاد الصناعيين ان التدابير الاقتصادية قد اصابت ايضاً الصناعيين بسبب ايقاف التسليف (**دافار**، ٢٩/١٠/١٩٧٧).

وبتاريخ ١٠/١/١٩٧٨، اعلن وزير المالية ان الليكود سوف يسعى الى تقليص الميزانية العامة بتقليص الاستهلاك تقليصاً فعلياً، بحدود ٢ ـ ٣٪ سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة.

ميزانية الليكود الاولى لعام ١٩٧٨ / ١٩٧٩:

قدم سمحه آرليخ مشروع ميزانية الليكود الاولى في اواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ (تبدأ السنة المالية في اسرائيل بتاريخ ١ نيسان (ابريل) من كل عام) الذي خصص للانفاق ١٨٢ مليار ليرة اسرائيلية. وهذا المبلغ يتجاوز الناتج القومي بـ ٣٠٪، وهو تقليد جديد عمل به الليكود، مخالفاً بذلك سياسة المعراخ الاقتصادية التي كانت تضغط الميزانية الى حدود الناتج القومي. وكانت اخر ميزانية قدّمها المعراخ لعام ١٩٧٧/١٩٧٨ قد بلغت ١٢٢,٥ مليار ليرة اسرائيلية.

وكانت حصته ميزانية وزارة الدفاع من المبلغ المذكور ٥٤ مليار ليرة اسرائيلية، تساوي نسبة ٢٧,٧٪ من الميزانية، وذلك بزيادة قدرها ١٣ مليار ليرة اسرائيلية عن ميزانية العام السابق. وخصص لسداد الديون ٦٠ مليار ليرة اسرائيلية (٣٠,١٪ من الميزانية). ومن الاهداف التي حددها وزير المالية عند وضعه تلك الميزانية: اولاً، تخفيف العجز في ميزانية المدفوعات؛ ثانياً، تحقيق العودة الى النمو المتجدد؛ وثالثاً، تغيير بنيان الاقتصاد؛ ورابعاً، تقليص